منصب الوزارة وأهميته في عهد سلاطين السلاجقة

The position of the ministry and its importance during the era of the Seljuk sultans

بوعبدلي المسعود عبد الوهاب
جامعة الجزائر2 (الجزائر), masaoud1983@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/ 07 **تاريخ القبول:** 2022/06/ 01 **تاريخ النشر:** 2022/07/ 10

ملخص:

لقد تحدث المؤرخون والكتاب كثيراً عن الوزارة في الدولة الإسلامية في حقبها المختلفة ، وانصب اهتمامهم على قلب الدولة الإسلامية دون أن تلقى بقية أطراف الدولة أو بعض الدويلات المستقلة نفس القدر من الاهتمام ,بل ظهر مؤلفون تدور كتاباتهم حول البلاد الإسلامية نفسها دون غيرها.

وطوال العصر العباسي الأول (132-232 هـ / 749-846م) كانت الخلافة قوية ومسيطرة ، مما جعل الوزير شخصًا مطيعًا ، فكان الخليفة يخضع وزرائه في كثير من الأحيان, أما في العصر العباسي الثاني (232-334 هـ / 846-946 م) ، الذي عُرف بعهد نفوذ الأتراك ، بدأ نفوذ الخلفاء يضعف ، وبالتالي ضعفت مكانة الوزارة, وفي سنة (334 هـ / 946 م) دخل البويهيون بغداد (333-334 هـ / 944-946 م) ، وتولى البويهيون الحكم دون الخلفاء اختفى نفوذ الوزراء لأن الوزارة أصبحت إلى جانب البويهيين ، وأصبح للخليفة كاتبًا يدير شؤونه.

وفي سنة (447 هـ / 1055 م) دخل السلاجقة بغداد وعاد نظام الوزارة ، وبدأ الخليفة بتعيين وزير له إلى جانب وزير السلطان الذي كان من أهم المناصب الإدارية, لأن الوزير كان يترأس جميع موظفي الديوان ، ويشرف على جميع شؤون الدولة ، ويرأس جميع العاملين فيها ، ويمكنه توجيه سياستها في الداخل والخارج.

الكلمات الدالة : وزارة؛ نائب الوزير؛ سلاجقة؛ صفات الوزير؛ سلطان.

Abstract:

Historians and writers have talked a lot about the ministry in the Islamic state in its various eras, and their attention focused on the heart of the Islamic state without the rest of the state or some independent states receiving the same amount

of attention, but authors appeared whose writings revolve around the Islamic countries themselves and not others.

Throughout the first Abbasid era (132-232 AH / 749-846 AD) the caliphate was strong and controlling, which made the vizier an obedient person, the caliph was often subordinate to his ministers, but in the second Abbasid era (232-334 AH / 846-946 AD) Which was known during the era of the influence of the Turks, the influence of the caliphs began to weaken, and thus the position of the ministry weakened, and in the year (334 AH / 946 AD) the Buyids entered Baghdad (333-334 AH / 944-946 AD), and the Buyids took over the rule without the caliphs and the influence of the ministers disappeared because The ministry became on the side of the Buyids, and the caliph had a clerk to manage his affairs.

In the year (447 AH / 1055 AD) the Seljuks entered Baghdad and the ministry system was restored, and the Caliph began appointing a minister for him besides the Sultan's minister, who was one of the most important administrative positions, because the minister headed all the staff of the court, supervised all state affairs, and headed all its employees. , and can direct its policy at home and abroad.

Keywords: Ministry; Vice Minister; Seljuks Minister's attributes; Sultan.

1.مقدمة:

المقصود بالوزارة في العهد السلجوقي هو مجموعة الإدارات و التي تختص كل إدارة منها بشأن من شؤون الديوان و تعرف باسم الصدارة, ويتولى تصريفها خواجة برزك أو الصدر ، أو الدستور ، أو الوزير ، وكان أكبر منصب حكومي,فعرف الوزير السلجوقي بالصدر الأعظم أو السيد الأعظم .

من الواضح أن السلاطين السلاجقة الأوائل الغير المتعلمين لجؤوا إلى الاستعانة بعدد من الكوادر الإدارية لاستخدامهم في مهام مختلفة ، وكان هذا هو العامل الوحيد الذي سرّع من تلبية احتياجاتهم ومكّن سلاطينهم من الحفاظ على وطنهم , كوجود طبقة الكتاب وعمال مكاتب من الفرس الذين قضوا أعمارهم في خدمة السامانيين والغزنويين والخلفاء , الذين كانوا على دراية كاملة بتفاصيل عملهم ، وبالتالي كان ديوان السلاجقة مثل ديوان الغزنويين والسامانيين من قبلهم ، و كان أول من خدم السلاجقة كان الفرس والغزنويون.

والوزارة يمكن تقسيمها إلى وزارة تفويض ، تجمع كفاية السيف والقلم ، وهي أساس الوزارة ، لأن الوزير فيها ، بالإضافة إلى تنفيذ أوامر الملك يفوض في الأمور التي لا يرجع فيها إلى الملك بل يقود الجيوش بنفسه ، ثم وزارة التنفيذ لأن الوزير فيها ينفذ أوامر الملك فقط ، وهو سفير بين الملك وأهل مملكته.

وهذا التقسيم كان ساري المفعول في العهد السلجوقي وخاصة وزراء السلاطين العظماء ، سنجد أن التقسيم كان قائما منذ تعيين طغرلبك الوزراء ، لذلك كان هناك وزير تنفيذ ووزير تفويض ، وإذا كان وزراء طغرلبك ومن أشهرهم أبو نصر الكندري ، كانوا وزراء تنفيذ لم يكن عليهم إلا تنفيذ ما تم إملائه عليهم من بيت السلطنة السلجوقي ، ونظام الملك ، كان وزير ألب أرسلان وملكشاه ، و أشهر الوزراء السلجوقيين على الإطلاق ، قد جمع بين الوزارتين ، ولهذا أطلق عليه اسم تاج الحضرتين, فكان وزير تنفيذ و وزير تفويض لأن السلطان فوضه تفويضا تاما في إدارة الممالك السلجوقية .

2.تطور الوزارة في العصر السلجوقي :

بعد أن تولى السلاجقة السلطة والنفوذ في بغداد ، كان للخليفة العباسي الحق في أن يتخذ الوزراء له ، لذلك الخليفة القائم بأمر الله في عام (453 هـ / 1061 م) عين أبو الفتح منصور بن أحمد بن دارست كان وزيرا له [1], لكن الخليفة الحاكم بأمر الله أقال هذا الوزير في سنة (454 هـ / 1062 م) استبدله بفخر الدولة أبو نصر بن جهير في نفس العام , وأثناء إحياء و انتعاش الخلافة العباسية ، ازدهرت الوزارة معها ، بحيث كان للوزير مكانة مرموقة ، وظهرت عليه أبهة واحترام وكرامة [2]، الأمر الذي أدى إلى زيادة مخاوف السلاجقة من الوزراء وتدخلهم في إقالة بعض الوزراء[3] .

ففي عام (484 هـ / 1092 م) ، أصبح موقف السلطان ملكشاه تجاه الوزير أبي شجاع وزير الخليفة المقتدى موقفًا صارمًا وحازمًا و متشددا ، حيث حاول جاهداً إقالته من منصب الوزارة , و بالفعل طلب من الخليفة عزله فعزله[4] ,وتميز هذا العصر بوقوف وزراء بني العباس موقفاً مشرفاً ونبيلاً تجاه خلفاءهم، خاصة في الأوضاع الصعبة التي مرت بها الدولة العباسية ، حيث تميز هذا العهد بحضور وزيرين أحدهما للخليفة العباسي والآخر للسلطان السلجوقي ، والأخير كان الأقوى لأنه يستمد قوته من منصب السلطان صاحب النفوذ الفعلي[5] .

وفي هذا العصر ظهرت ظاهرة استحداث منصب نائب وزير ، وفي عام (481 هـ / 1089 م) الوزير ظهير الدين محمد بن الحسين أبو شجاع وزير الخليفة المقتدى بأمر الله ، غادر لأداء فريضة الحج ، تاركاً ابنه ، ربيب الدولة الحسين بن محمد [6]، ونقيب النقباء علي بن طراد الزينبي نائباً له[7].

3.ظهور منصب نائب الوزارة :

في بعض فترات العصر العباسي ظهر منصب نائب وزير[8]،في سنة (325 هـ / 936 م) كان الخليفة الراضي بالله قد عين أبا الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات وزيرا له , و الذي كان مسئولا عن الخراج في مصر والشام,

فأناب أبو الفتح عنه في وزارة الخليفة بغداد أبا بكر عبد الله بن علي النفري, وظل النفري نائباً للوزير حتى وفاة أبو الفتح بن الفرات سنة (327 هـ / 938 م)[9] .

وعندما تولى والي البصرة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يعقوب البريدي وزارة الخليفة الراضي بالله في نفس العام ، نوب عنه أيضا عبد الله بن علي النفري [10],كما أناب هذا الوزير عندما كلفبالوزارة للمرة الثانية للخليفة المتقي الله أبو جعفر محمد بن يحي بن شيرزاد[11].

أما في أوائل العهد البويهي ، فقد كان أبو محمد الحسن بن محمد المهلبي ينوب في الوزارة لدى الأمير معز الدولة في غياب وزيره أبو جعفر الصيمري عن بغداد [12],وعند غادر الوزير أبو محمد الحسن المهلبي سنة (352 هـ / 963 م) لمحاربة صاحب عمان يوسف بن وجيه ، أناب عنه في الوزارة في بغداد أبا الفضل العباس بن الحسين الشيرازي ، وأبو الفرج محمد بن العباس بن فسانجس [13]، و بقي الشيرازي وأبو الفرج محمد بن العباس بن فسانجس على رأس الوزارة بعد وفاة أبي محمد المهلبي دون تسمية أحدهما وزيراً[14].

وفي العهد السلجوقي ، ظهر منصب نائب الوزير بوضوح تام ، وأصبح الناس يألفون وجوده باعتباره مظهرًا من مظاهر تطور الوزارة في تلك الحقبة ، وفي الواقع لم يكن لهذه النيابة منصبًا ثابتًا ضمن الوظائف الرئيسية للوزارة , مثل منصب الوزير ، وكاتب الانشاء ، وصاحب المخزن ، وقاضي القضاة ونقيب النقباء ونحو ذلك ، لكنها كانت وظيفة مؤقتة [15]، وكان الخليفة العباسي أو السلطان السلجوقي يعين نائبا للوزير في فترات محددة ، لا سيما في الفترات التي أعقبت إقالة الوزير حتى لا تتعطل الشؤون الإدارية والمالية للديوان [16], إذا تم اختيار وزير جديد ، فسيتم إقالة نائب وزير[17].

وكان الخليفة أو السلطان في بعض الأحيان لا يثق بوزيره ، فيلجأ إلى تعيين نائب له يثق به ، مما يحد من نفوذ الوزير [18]، وهذا ما فعله السلطان محمد بن ملكشاه ، إذ كان لا يثق بوزيره ، الخطير الملك المبيذي ، فاستدعى أنوشروان بن خالد القاشاني و عينه نائبالوزير خطير الملك ، واعتقد الوزير أن نائب الوزير أبلغ السلطان بأخباره ، ثم عمل على التخلص منه[19].

وفي أوقات أخرى ، عيّن الوزير بنفسه نائبه في الوزارة ، إما لغيابه عن حاضرة الخلافة أو لانشغاله بقيادة الجيوش لمحاربة أعداء الدولة , ويجوز للوزير أن يلجأ إلى تعيين نائب له إذا تأكد من عدم قدرته على أداء أعمال الوزارة بمفرده ,ففي عام (481 هـ / 1088 م) سار الوزير ظهير الدين محمد بن الحسين الروذراورى لأداء

مناسك الحج ، ونيابة عنه في وزارة الخليفة المقتدي بأمر الله , ابنه ربيب للدولة الحسين بن محمد ، ونقيب النقباء طراد بن محمد الزينبي[20] .

وفي بعض الأحيان ، يؤدي انشغال الوزراء بمهام أخرى إلى تعيين أولئك الذين يعملون نيابة عنهم ، كما حدث في عهد الخليفتين المسترشد بالله و المقتفي لأمر الله في قيادة الجيوش ، لتعيين من ينوب عنهم للتصرف نيابة عنهم في عمل الوزارة , عين أبو علي الحسن بن علي بن صدقة وزير الخليفة الراشد في الله ابنه عليا في الوزارة[21], وعين عون الدين يحي بن هبيره وزير الخليفة المقتفي لأمر الله نجله شرف الدين محمد بن يحي بن هبيرة[22] .

كان من شروط النائب المكلف بالوزارة أن يكون من كبار موظفي الديوان ، مثل كاتب الانشاء ، وقاضي القضاة ، أو نقيب النقباء ، ومن يحذو حذوهم ، و إضافة إلى ذلك إلى عمله الأساسي ، واعتبرت نيابة الوزارة عملاً مؤقتًا كان لازمًا ، وبالتالي يؤثر عزل نائب الوزير من النيابة العامة على وظيفته الأساسية في الدولة[23] .

ومن أشهر مسؤولي الدولة الذين تولوا منصب نائب الوزارة , أبو سعد العلاء بن الحسن بن موصلايا ، وهو كاتب للانشاء [24]، و أبو الحسن علي بن محمد الدامغاني ، وكان قاضيا للقضاة [25] ، وطراد بن محمل الزينبي نقيب النقباء[26]، و صدقة بن محمد بن أحمد بن صدقة ،كان يلي حجابة الخليفة[27] .

4.صفات الوزير :

أما الصفات التي يجب أن يتمتع بها الوزير والتي حددها السلاطين السلاجقة ، فمنها أن يكون من محبي العلم والعلماء , فاضلا كريما سخيا[28]، وكان الوزير نظام الملك أبي علي الحسن بن إسحاق الطوسي معروفا باشتهاره بحبه للعلم والعلماء وهذا واضح من خلال إنشائه للعديد من المدارس [29],ويجب أن يكون متوفرا في الوزير صفة سداد الرأي [30]، فالوزير عميد الملك أبو نصر محمد بن منصور الكندري , وزير السلطان طغرلبك عرف بسداد الرأي ووفور العقل[31].

كما يجب أن يكون الوزير عادلاً وبعيداً عن اضطهاد و ظلم أبناء الرعية[32] , فالوزير نظام الملك أبو علي الحسن بن إسحاق الطوسي كان رجلاً عادلاً منصفاً، حافظاً، لرعيته، فيقال عنه إذا مر بضيعة وأفسدها العسكر غرم لصاحبها فيه ما أفسدوا [33]،وفي سنة (533 هـ / 1141 م) الوزير كمال الدين محمد بن علي الخازن الرازي حصل على وزارة السلطان مسعود فعمل على نشر العدل والقضاء على الظلم[34] .

ومن صفات الوزير أيضا , أن الوزير يجب أن يكون حسن الدين [35]، فقيها ، سمع الحديث وقرأ القرآن وشجع علماء الدين [36], فنجد مثلا أن الوزير نظام الملك أبو علي الحسن بن إسحاق الطوسي ، اشتغل بالحديث والفقه ، وكان يحب علماء الدين والفقهاء ويحب صلتهم ويصرف عليهم الأموال[37]، إذ سمع الحديث وتفقه على المذهب

الشافعي ، وقرأ القرآن واشتغل بالعلم [38]، فلا بد أن يكون الوزير أديباً فصيحًا ، وكاتبًا ناجحًا ، وشاعراً , يتحدث بطلاقة اللغتين العربية والفارسية ,فقد كان الوزير محمد بنمنصور عميد ملك الكندري وزير السلطان طغرلبك مترجما بارعا [39], وكاتبا جامعا بين اللغتين العربية والفارسية أي بين الفصاحتين[40].

كما يجب أن يكون الوزير له صفة الكفاية[41]، فقد اشتهر الوزير سعد الملك أبي المحاسن سعد بن محمد الآبي ، وزير السلطان محمد بن ملكشاه ، بسداد الرأي ، ووفرة العقل ، والكفاية العالية، إذ استطاع هذا الوزير جمع العسكر لطاعة السلطان ، وبذلك استطاع إزالة الخلافات والفتنة في الدولة السلجوقية[42] .

ومن المهم أيضا أن يتميز الوزير بحسن إدارته للبلاد والجيوش [43], فنجد مثلا الوزير نظام الملك أبي علي الحسن الطوسي مطلعا على شؤون البلاد وناجحا في إدارتها [44]، وكان يهتم بشؤون الجيش وتفريقهم والمحافظة على الوطن , ولما عاد ملكشاه من قتال عمه قاورد , لوحظ هناك تذمر داخل الجيش الذين قالوأانا قد طفرنا بهذا الفتح وهزمنا جيشاً جراراً ,فنريد زيادة أرزاقنا وإذا لم يزد أرزاقنا و قطائعنا فسوف ندعو بالسعادة إلى قاورد , لكن بحسن تدبيره استطاع الوزير نظام الملك ابا علي الطوسي تهدئة غضب العسكر وتجديد الولاء للسلطان[45] .

وتجدر الإشارة إلى أن السلاطين السلاجقة حرصوا على اختيار وزرائهم وحددوا بعض الصفات المتوفرة في الوزير ، لأن معظم السلاطين السلاجقة كانوا يجهلون العلوم والمعرفة واللغة والفقه , وكذلك يجهلون طبيعة المؤسسات الإدارية و كيف يديرون شؤون البلاد ، ففوضوا هذه المهام لوزرائهم للقيام بمهام سياسية وإدارية ومالية ، بينما احتفظ السلاطين السلاجقة لأنفسهم بإدارة شئون الجيش والحرب , لأنهم بطبيعتهم رجال حرب , وعلى الرغم من ذلك اختار سلاطين السلاجقة بعض الوزراء الذين لا يتمتعون بصفات وزير جيد ، ولكن اختيارهم كان بدافع حصول السلاطين على المال ، وبسبب الظروف الصعبة والصراع الذي دار بين السلاجقة على كرسي سلطنة[46] .

5.ألقاب الوزير السلجوقي :

أما بالنسبة للسلطان السلجوقي ، فقد اتبع نفس المسار الذي اتبعه الخلفاء العباسيين في تسمية وزرائهم بألقاب رنانة ، حيث أخذ سلاطين السلاجقة بتلقيب الوزراء الذين يتمتعون بجودة الكفاءة الإدارية الناجحة , وما قدمه الوزير من الأعمال العظيمة للسلطان حتى ينال ود السلطان ورضاه عنه ,ففي عام (455 هـ / 1063 م) ، خلع السلطان طغرلبك أبو شجاع محمد بن مكائيل بن سلجوق وزيره عميد الملك أبو نصر محمد بن منصور

الكندري ، وأضاف له ألقابا مكافأة له على رضا السلطان عنه , وخلال هذه الحقبة ازدادت ظاهرة تعدد الألقاب[47] .

والوزير السلجوقي نظام الملك الطوسي هو أول وزير حصل على أكثر من لقب في العصر السلجوقي ، وهذا بلا شك يرجع إلى ولاء و إخلاص نظام الملك في عمله وكمكافأة على جهوده في إدارة الدولة السلجوقية ، حيث كان اليد الموجهة لها في عهد السلطان ألب أرسلان وابنه ملكشاه ، وكان لقب هذا الوزير في عهد السلطان ألب أرسلان نظام الملك خواجة بزرك[48]،والخليفة العباسي القائم بأمر الله لقبه بقوام الدين والدولة ، ورضي أمير المؤمنين[49] .

وعند ما أصبح ملكشاه سلطانا على السلاجقة , زادت ألقاب نظام الملك , حيث لقب بلقب "أتابك" [50], ويأتي الوزير السلجوقي أحمد بن نظام الملك في المرتبة الثانية بعد والده نظام الملك في حصوله على أكثر من لقب , فقبل تكليفه بالوزارة كان يُدعى "ضياء الملك" [51], فلما اصبح وزيرا في عهد السلطان محمد بن ملكشاه في عام (500 هـ / 1108 م) نال ثلاثة ألقاب , قوام الدين ، نظام الملك ، صدر الإسلام [52], ويبدو أن السلطان محمد منح أحمد بن نظام الملك هذه الألقاب الثلاثة وفاءًالحق والده نظام الملك وتقديراً لتفانيه في خدمة الدولة السلجوقية ، كما هو مبين في النص التالي ، تشاور مع السلطان فيمن يجعله وزيرا ، فذكر جماعة منه ، فقال السلطان أن آبائي رأوا على نظام الملك البركة ، وله عليهم حق كثير ، أولاده هم أغذياء بركاتنا ، ولا معدل عنهم [53].

6.امتيازات وشارات الوزير السلجوقي :

من امتيازات الأولى التي يحصل عليها الوزير السلجوقي أن يخصص له بيتًا ليجلس فيه عند استدعائه للحصول على الوزارة ، ومن بين امتيازات الوزير السلجوقي أيضا كان يقرع الطبول على بابه في أوقات الصلاة , دلالة على جلالته وعظمة مكانته ,فمثلا عندما دخل الوزير مؤيد الملك بن نظام الملك داره في سنة (475هـ/1083م) ضرب له النوبة على بابه ، وكان للوزير حق مرافقة السلطان السلجوقي في الأعياد والمناسبات وأثناء تفتيشه للمقاطعات والولايات ، وكان له الحق في حضور المجلس العام للسلطان ، وموكب الوزير تميز أثناء رحيله مع السلطان ، أو لاستقبال وفد الخليفة وولاياته ، بفخامته وبرفاهيته[54].

7.راتب الوزير :

إضافة إلى امتيازاته كان للوزير السلجوقي راتب منتظم بطبيعة الحال ، سواء كان وزيرا للخليفة أو وزيرا للسلطان السلجوقي ،كونه يشغل أحد أهم مناصب الدولة[55].

لكن يجب أن نعترف منذ البداية أن بعض من تولى الوزارة في العهد السلجوقي كانوا أثرياء ، وأن الراتب الشهري لم يكن حافزًا لهم على التطلع إلى منصب الوزارة ، فمثلا كان الوزير أبو الفتح بن دراست وزير الخليفة العباسي القائم بأمر الله من كبار التجار ولم يتقاضى راتباً أثناء وزارته للخليفة [56],وكان الوزير ظاهر الدين أبو شجاع الروذاروردي يملك مبلغ ستمائة ألف دينار عندما تولى الوزارة عام (476 هـ / 1083 م) [57] .

وكان نظام الملك أشهر الوزراء السلجوقيين الذين ينفق ستمائة ألف دينار وقيل[58] ثلاثمائة ألف دينار كل عام على الفقهاء والقراء والصوفيين ، لدرجة أنه قيل لو قام نظام الملك بتجييش جيش بهذه الأموال لغزا باب القسطنطينية [59]، و كان ذلك سببا في العداوة بينه وبين تاج الملك أبي الغانم[60] .

وبالمثل ، كان أبناء نظام الملك الذين تقلدوا الوزارات السلجوقية أثرياء ، ولم يهتموا بالحصول على رواتب من خزينة الدولة بقدر حرصهم على الوزارة ,و يذكر الرواندي أن فخر الملك بن نظام الملك قدم للسلطان بركياروق عند توليه الوزارة هدية عظيمة من التحف و الآلات و الخيام والطبول والأسلحة والأدوات المرصعة بالجواهر والخيول العربية وصقور الصيد والدروع الجميلة[61] .

وتمثل راتب الوزير السلجوقي عشر ما تحصل عليه الدولة من إيرادات الإقطاع[62], والوزير نظام الملك هو أول من اخترع هذا النظام [63],وكان هذا الراتب يصرف لمن جاء بعده من الوزراء [64] , على غرار هذا بالإضافة إلى الإقطاعيات التي كان السلاطين يقطعونها لوزرائهم , فنجد مثلا أن السلطان ملكشاه في عام (465 هـ / 1072 م) , أقطع وزيره نظام الملك إقطاعات جديدة من بينها مدينة طوس مسقط رأس وزيره[65] .

وكان ابن نظام الملك المدعو فخر الملك إقطاعات في بلاد فارس أقطعها له والده ، وإلى جانب ذلك وجدت مداخيل أخرى لوزراء السلاجقة ، مثل عملهم في التجارة ، فمثلا نجد فخر الملك يعمل بالتجارة خلال وزارته للأمير ملكشاه عندما حكم بلاد فارس سنة (463 هـ / 1071 م) نيابة عن والده ألب أرسلان [66],كما تأثر خلفاء بني العباس بسلاطين السلاجقة ، خاصة عندما منحوا وزرائهم رواتبهم من خلال الهبات والإقطاعات , فمثلا منح الوزير أبا شجاع الروذاروري سنة (477هـ/1084م)إقطاعا ببضعة عشر ألف دينار من الخليفة المقتدي بأمر الله العباسي[67] .

وظل منح الوزير راتب ساري المفعول عند السلاجقة والعباسيين ، وفي الدول الإسلامية الأخرى في زمانهم ومن جاء بعدهم ، وقد فوض الوزراء إدارتها لوكلائهم ، و الحد الأقصى الذي حصل عليه الوزير العباسي في هذه الحقبة ألف دينار سنويا[68] .

8.سلطات الوزير السلجوقي:

1.8.السلطات الإدارية :

يعتبر الوزير السلجوقي من حيث الأهمية , ثاني شخصية مهمة في الدولة بعد السلطان السلجوقي ، حيث كان الوزير يشرف على جميع مرافق الدولة[69]، فنجد أنه لما دخل السلطان السلجوقي طغرلبك محمد بن مكائيل بن سلجوق بغداد سنة (447 هـ / 1055 م) ، استقبله كبار المسؤولين ، وعندما استقر ببغداد أطلق يد وزيره عميد الملك أبو نصر محمد بن منصور الكندري في الحل ، والعقد ، والحسن ، والإطلاق ، والنظر في المظالم [70] .

وفي عام (455 هـ / 1063 م) جلس السلطان السلجوقي ألب أرسلان على عرش السلطنة ، حيث عين في منصب الوزارة الوزير نظام الملك أبي علي الحسن بن إسحاق الطوسي ، الذي أعطاه مطلق الصلاحيات من حل وعقد وقبض و بسط وتفيض وعزل [71]،وهكذا قبض وسيطر الوزير السلجوقي على جميع مرافق الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تاركًا للسلطان قيادة الجيوش فقط[72] .

وعلى الرغم من السلطات و الصلاحيات الكبيرة والواسعة للوزير السلجوقي ، إلا أنه كان مسؤولاً عن أفعاله أمام السلطان السلجوقي ، وكان كثيرًا ما يحذره في حال ارتكابه بعض الأخطاء ويمنعه من تكرارها ، وإلا فسيكون عرضة لعقوبات شديدة ، إذ يتضح أن الصلاحيات الإدارية للوزير السلجوقي في أواخر العصر العباسي كانت أقوى من سلطات الوزير العباسي ، لأنه يستمد قوته من سلطة السلطان السلجوقي الذي كان له تأثير فعلي كبير في الدولة العباسية[73].

2.8.السلطات السياسية :

يعتبر الوزير السلجوقي أهم شخصية سياسية بعد السلطان الذي أنه يحتل أعلى منصب في الدولة[74]، حيث يشرف على الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، خاصة إذا كان للوزير خبرة إدارية عالية ، وكان مطلعاً على قوانين الوزارة مثل نظام الملك أبي علي الحسن بن إسحاق الطوسي ، حيث حصل الوزير السلجوقي على صلاحيات سياسية واسعة ، بحيث أنه يجلس مع السلطان ويتشاور معه لتحديد ورسم سياسة الدولة السلجوقية[75].

إضافة إلى ذلكوصية السلطان لا ينفذها إلا الوزير السلجوقي، فمثلا نجد أن الوزير نظام الملك أبي علي بن الحسن الطوسي قام بتنفيذ وصية السلطان ألب أرسلان بجعل ابنه ملكشاه أبو شجاع محمد وريثا له على العرش ويكون سلطانا من بعده ,فقام الوزير بتنفيذ ذلك [76], و لقد كان للوزراء في العصر السلجوقي دور عظيم في تعيين بعض الشخصيات كسلاطين للدولة السلجوقية ، ولا سيما الوزير نظام الملك أبي علي بن الحسن الطوسي وأولاده من بعده[77],واكتسب الوزراء السلاجقة سلطات واسعة لدرجة أنهم سيطروا على سلاطينهم , فالسلطان السلجوقي ملكشاه كان لا يستطيع مخالفة أوامر نظام الملك أبي علي الحسن الطوسي لكثرة محبة مماليكه و الأمراء والعساكر له [78].

3.8.السلطات المالية :

اعتمد السلاطين السلاجقة على سياسة جديدة لتوزيع الأراضي على أمراء السلاطين وقادة الجيوش ، وأوكلت هذه المهام إلى الوزير السلجوقي ، حيث أخذ على عاتقه مراقبة وتنظيم الإقطاع وتحديد إقطاعيات الأمراء[79]،ومن الصلاحيات الأخرى للوزير مسؤوليته عن الخزانة الخاصة بالسلطان ، و هو المكلف بجمع الأموال من الولايات الخاضعة لنفوذ السلطان السلجوقي وتأمين وصولها و دخولها إلى خزائن السلطان الخاصة ، وتوسعت صلاحيات الوزير السلجوقي إلى درجة أنهم بدؤوا بالتصرف في خزائن السلطنة[80].

4.8.السلطات العسكرية :

تميزت السلطنة السلجوقية بكونها دولة حرب استطاعت أن تكون إمبراطورية كبيرة تعتمد على قوتها العسكرية ، لذلك كان لا بد من توفير متطلبات استمراريتها وبقائها , من خلال توفير الاحتياجات الفعلية للجيش وسبل العيش والنفقات ، ولذلك أوكلت هذه المهام إلى الوزير السلجوقي بحيث أصبحت من صلاحياته العسكرية , فالوزير كمال الدين محمد بن علي الخازن ، كان يعطي الجيش مؤنًا بالقدر الكافي[81].

بالإضافة إلى ذلك عمل الوزير السلجوقي بجد لتحصيل الأموال من الدولة والإمارات التي هي تحت نفوذ السلطان السلجوقي ، لغرض توفير الرواتب والمخصصات المالية وصرفها على الجنود ، وبالتالي قرر لكل جندي ألف دينار في السنة [82], ونجد أن بعض الوزراء المتنفذين مثل نظام الملك أبي علي حسن الطوسي حاولوا تحديد أهداف الدولة السلجوقية ، والعمل على تحقيقها ، مما دفع الوزير إلى الاهتمام بالجيش لتحقيق الأهداف المرسومة له، بما في ذلك التوسع في آسيا الصغرى[83].

كما تولى الوزير السلجوقي مسؤولية إعداد الجيوش وتسليحها بمختلف أنواع الأسلحة لقمع الحركات التي ثارت على سياسة السلطان السلجوقي في فترة حكمهم ,ففي عام (456 هـ / 1064 م) عندما اندلعت الحرب بين السلطان ألب أرسلان وقتلمش ، حشد الوزير نظام الملك أبي علي الطوسي كتائب الجيش وسلحها ثم قادها بنفسه, فتم تحقيق الانتصار على قتلمش ، كما أولى الوزراء السلجوقيون اهتمامًا كبيرًا لمظاهر الجيش ، بما في ذلك جميع منشآته ، ولا سيما نظام الملك أبو علي الحسن بن إسحاق الطوسي ، الذي أعطى الجيش أهمية كبيرة[84].

9.إقالة وزراء سلاطين السلاجقة :

إن ظاهرة إقالة السلاطين السلاجقة لوزرائهم لم تختلف عن إقالة خلفاء بني العباس لوزرائهم من حيث أسباب الإقالة ، حيث أن العامل السياسي له دورًا كبير ومهم في الإقالة ، خاصة بعد ازدياد التأثير السياسي و النفوذ الكبير للوزير السلجوقي , مما أدى في النهاية إلى توسع دائرة الصراع بينهما[85].

ومن أسباب الإقالة أيضاً أن بعض الوزراء ، عندما تولوا منصب الوزارة ، لم يتمكنوا من متابعة شؤون البلاد و تمشية الأمور بشكل صحيح [86]، مما دفع السلاطين السلاجقة إلى إقالتهم و عزلهم ,فمثلا أراد السلطان بركيارق رد جميل عائلة نظام الملك الذين دعموه و ساندوه , بتعيين أحد أبنائهم وزيراً له , إلا أن هذا الوزير كان ذا خبرة إدارية قليلة ، لذلك لم يكن قادراً على إدارة شؤون الرعية وشؤون الدولة بشكل صحيح ، الأمر الذي دفع السلطان بركيارق لإقالته ، وتولى أخيه نصير الملك عبيد الملك بن نظام الملكالوزارة مكانه [87].

وأيضا من أسباب الإقالة أن الوزير الذي يتمتع بصفات النزاهة في أداء عمله والذي يثبت كفاءته الإدارية ، سرعان ما سيكرهه رجال البلاط لأن نزاهة الوزير تتعارض مع مصلحة من رجال البلاط الذين يريدون استغلال الناس لتحقيق رغباتهم الشخصية ، فنجد مثلا أنه عندما أثبت الوزير كمال الدين محمد الحسين بن الخازن وزير السلطان مسعود بن محمد كفاءته الإدارية ، وضرب أيدي رجال البلاط الذين عبثوا بمقدرات الدولة ، كما عمل هذا الوزير على تحديد مخصصات للجنود وقطائعهم ، ونتيجة لذلك واجه صراعًا حادًا مع رجال البلاط الذين حرضوا أمراء الولايات على التمرد ، مما أدى في النهاية إلى إقالة الوزير وقتله[88] .

ومن العوامل التي أدت إلى إقالة الوزير السلجوقي أيضا ظلمه للرعية ، وكذلك أسهمت الإشاعات و الوشايات في إقالة الوزراء ، ومن المعروف أن معظم الوزراء الذين تم إقالتهم و عزلهم تعرضوا للإيذاء والقتل على يد سلاطينهم[89] .

10.التنافس والمساومة على الوزارة السلجوقية :

تعاقب على منصب الوزارة في العهد السلجوقي عدد كبير من الوزراء ، بعضهم كان ذا شهرة كبيرة ومكانة مرموقة ، ومنهم من ساهم في توسيع نفوذ السلاجقة ، ومن هؤلاء الوزراء كان عميد الملك الكندري و نظام الملك أبي علي الحسن الطوسي ، واستطاع هؤلاء الوزراء الحفاظ على مناصبهم لفترة طويلة بفضل ما كانوا يتمتعون به من كفاءات إدارية وعسكرية ، إضافة إلى ثقافتهم العالية التي أكسبتهم احترام وتقدير الناس[90].

وقد نشب نزاع حاد وعنيف بين تركان خاتون زوجة السلطان ملكشاه والوزير نظام الملك أبي علي الحسن بن إسحاق الطوسي حول تسمية ولي العهد ، فقد أرادت تركان خاتون أن يكون ابنها محمود ولياً للعهد بينما كان الوزير يرى أن بركيارق وليا للعهد لكونه أكبر إخوته , وانتصرت الخاتون على الوزير التي استطاعت تعيين تاج الملك أبو الغانم بعد وفاة نظام الملك ,بالإضافة إلى ذلك ، أدت الوشايات إلى اشتداد المنافسة ، وبدأ الواشون في توجيه اتهامات كاذبة ضد خصومهم من أجل عزلهم من مناصبهم[91] .

وفي عام (476 هـ / 1084 م)قام أبو الرضا ونجله سيد الرؤساء أبو المحاسن كمال الملك و اللذان كانا يشغلان منصب ديوان الرسائل والطغراء في عهد السلطان ملكشاه بالوشاية بالوزير نظام الملك ,و اتهموه بأخذ أموال الدولة لمصلحته ، لكن الوزير أرسل إلى السلطان ليخبره أن هذه الأموال صدقة أتبرع ببعضها وأجعل بعضها وقفا يعود أجرها للسلطان ، فأمر السلطان بالقبض على أبو المحاسن وفقء عينيه[92].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم قضايا المنافسة التي ظهرت بين الوزراء وموظفي البلاط انتهت بمقتل الوزير , كما حدث في عام (517 هـ / 1125 م) عندما أرسل السلطان سنجر بطلب الوزير عثمان بن نظام الملك وزير السلطان محمود بن ملكشاه , ولكن المنافسين لهذا الوزير أوغروا صدر سلطان لقتله , فقال أبو نصر المستوفي للسلطان قائلا: متى بعث به حياً إلى عمك سنجر شاه لم تأمنه، أقتله وأبعث برأسه فبعث عنبر الخادم لقتله فقتله [93].

والمنافسة كانت من أهم العوامل التي أدت بأي شكل من الأشكال إلى الخلافات بين الوزراء ورجال البلاط ، وبين الوزراء والسلاطين ، وبالتالي انعكست على الأسرة السلجوقية ، مسببة الانقسامات والضعف ، وبدأ الصراع واضحًا بين السلاطين السلاجقة , مما أدى إلى إضعاف الدولة السلجوقية و بالتالي انهيارها[94].

كما كان لعنصر المساومة دورًا بارزًا في إرتقاء بعض الشخصيات الضعيفة إلى موقع الوزارة ، و الذين عُرفوا بقلة الكفاءة الإدارية والجهل بأمور الدولة لدرجة أنهم أصبحوا لعبة في أيدي رجال البلاط ، كما اتضحت المساومات

وانتشرت بشكل كبير لدرجة أن أمراء الولايات تخلصوا من منافسيهم من الوزراء ، وقد ساعدهم حب السلطان للمال في ذلك[95] .

فنجد مثلا الوزير كمال الدين أبو البركات الدركيني في سنة (523 هـ / 1130 م) طلب من السلطان سنجر أن يتوسط له لدى السلطان محمود للحصول على منصب الوزارة , مقابل أن الوزير كمال الدين الدركيني يتعهد بدفع مبلغ كبير للسلطان محمود كرشوة , فكان رد السلطان محمود على ذلك إيجابيا [96]،لكن رغم ذلك ظهرت حالات شاذة رفض فيها بعض السلاطين السلجوقيين طريقة المساومة للحصول على منصب الوزارة ,فقد رفض السلطان ملكشاه في سنة (476 هـ / 1084 م) المساومة مع أبي الرضا ونجله سيد الرؤساء أبو المحاسن كمال الملك اللذان يعملان في ديوان الرسائل والطغراء ، فقام هذان الشخصان بمحاولة رشوة السلطان من خلال دفع الكثير من المال لعزل وزيره نظام الملك[97] .

11.علاقة الوزير بالسلطان :

تميزت العلاقة بين السلطان السلجوقي ووزيره بقوة روابطها ، فالسلطان هو الذي اختار هذا الوزير بنفسه ، فهو مساعده المقرب و كاتم سره ، بل السلطان هو من فوض له صلاحيات واسعة , فالسلطان ملكشاه قال لوزيره نظام الملك: :" رددت اليك الأمور كبيرها وصغيرها , قليلها و كثيرها , و ما مني اعتراض عليك , و لا رد لما يكون منك , وأنت الوالد "[98],وأقسم له ، و أقطعه طوس مسقط رأسه ، بل مضى في إضافة الخلع عليه ، ولقبه أتابك ، أي الوالد [99] .

وإذا أحس أو تنبه السلطان إلى خطأ في سلوك الوزير يستدعيه إلى السلطنة, ويحذره من مغبة تكراره ، ويرى نظام الملك أنه من الأفضل معاقبته بهذه الطريقة ، لأن ذلك يفيض بماء وجهه ولا يصل إلى مركزه الأول مهما كانت أحواله بعد ذلك [100].

لكن في بعض الأوقات تتدهور العلاقة بين الوزير وبعض المسؤولين أصحاب الوظائف الكبيرة , هنا يتدخل السلطان حتى لا تسوء العلاقة بين الوزير وموظفي الدولة ,ففي عام (452 هـ / 1060 م) أرسل خمرتكين رسالة إلى السلطان طغرلبك ، حيث يشكو وزيره عميد الملك الكندري , فكتب السلطان إلى وزيره حيث يأمره بالرفق ، وعدم معالجة هذا الأمر إلا بالجميل[101].

وكان من عادة الوزير عندما يلتقي السلطان أن يقبّل الأرض بين يديه ، فعندما زار السلطان ملكشاه بيت وزيره نظام الملك وكان معه شخصان شاكيان ، فخرج نظام الملك سريعًا وقبل الأرض بين يديه ، وعرض عليه السلطان شكوى ، فقبل الأرض وسار في خدمته ثم رجع[102].

ولم يحدث أن توترت العلاقة بين السلطان طغرلبك و وزيره عميد الملك الكندري ، ولا خلال عهد السلطان ألب أرسلان ووزيره نظام الملك الطوس , لكن العلاقة تدهورت و ساءت كثيرا بين السلطان ملكشاه و وزيره نظام الملك في نهاية حياتها , حيث تبادل الاثنان رسائل أظهرت حجم الكراهية التي تولدت بينهما ، والتي انتهت باغتيال الخواجة نظام الملك الطوسي , و الذي اتهم ملكشاه بقتله[103] .

12.وزير الخليفة ووزير السلطان :

لقد كان الخليفة العباسي في منتهى السعادة و السرور عندما دخل السلاجقة بغداد عام (447 هـ / 1055 م) حيث سمح له بتعيين وزير[104],وكانت سلطة الوزير السلجوقي قوية و التي استمدها من سلطة و قوة سلطانه , وكثيرا ما كان الوزير السلجوقي يتدخل في أمر وزير الخليفة ، وكذلك كثيرا ما أعلن الوزير السلجوقي عن عدائه للخليفة ووزيره وبدأ يتدخل رافضا تعيينه [105], وحاول بعض السلاطين السلجوقيين تسمية وزير للخليفة , ليكون عينا لهم على الخليفة , فمثلا حاول السلطان ألب أرسلان في عام (464 هـ / 1071 م) أن يعين أحد خواصه وهو أبو العلاء بن الحسين وزيراً للخليفة القائم بأمر الله ، لكن الخليفة رفض تعيينه[106].

كذلك نجد أن أشهر الوزراء السلاجقة نظام الملك الطوسي كان يتدخل إلى حد كبير في تعيين الوزراء للخلفاء العباسيين ,ففي عام (471 هـ / 1078 م) قام نظام الملك بإقالة الوزير فخر الدولة بن جهير كما ذكر سابقاً [107], لكن الوزير فخر الدولة أزال سبب الخلاف و الجفاء بينه وبين الوزير نظام الملك ، بل أصبح صهرا لنظام الملك بحيث زوج ابنه من ابنة نظام الملك , فما كان منه إلا أن أعاده إلى الوزارة من جديد [108] .

كما بعث الخليفة المقتدي وزيره فخر الدولة بن جهير في عام (474 هـ / 1081 م)إلى السلطان ملكشاه لخطبة ابنته ، و قد نجح الوزير في مسعاه ، وعقدت المصاهرة بمساعدة الوزير نظام الملك [109],وبذلك لعب الوزير العباسي دور السفير بين الخليفة والسلطان[110].

كما يجب أن نذكر أن السلطان السلجوقي يتدخل في قرارات الخليفة فيما يتعلق بوزيره ، فعندما غضب الخليفة المقتدي من عميد الدولة بن جهير سنة (476 هـ / 1083 م) وعزله من الوزارة[111], طلب السلطان ملكشاه من الخليفة السماح لبني جهير بالذهاب إليه ، فذهب بنو جهير إلى ملكشاه الذي أنعم على فخر الدولة [112]و ولاه ديار بكر ، وسير الجنود معه للاستيلاء عليها[113], وقد سُمح له بأن يقيم الخطبة بنفسه وضرب السكة باسمه[114].

وكذلك في عام (472 هـ / 1079 م) طلب نظام الملك من الخليفة المقتدي إقالة وزيره أبو شجاع بن الحسين الهمذاني الذي تولى الوزارة له عدة مرات ، وعين نائبا في الوزارة ، وأمره بالاستعانة بعميد الملك بن جهير ليكون وزيرا ، فأجابه إلى ذلك ، وترك الهمذاني الوزارة[115], وتعرض الهمذاني أكثر من مرة لغضب السلطان ملكشاه ووزيره نظام الملك حتى فصل نهائيا من الوزارة عام (484 هـ / 1091 م) , ثم ذهب إلى منزله ينشد تولاها ولم يكن له عدو وتركها وليس لديه صديق[116].

وكان الوزير العباسي في العهد السلجوقي ينظر في أمر المال والجنود ، ويحكمهم بما يليق به ، وكان عليه أن الإطلاع و النظر في جميع الدواوين , ويراجع حساباتها وأعمالها ويقوم معوجهم ويصلح فاسدهم[117].

13.خاتمة :

لقد تطور منصب الوزارة وأصبح له أهمية كبيرة لدى السلاجقة خاصة في عام (447 هـ / 1055 م) عندما سيطر السلاجقة على بغداد وخلفوا البويهيين ، واستمرت سيطرتهم حتى عام (590 هـ / 1194 م) , نتج عن ذلك وجود وزير للسلطان السلجوقي ووزير للخليفة العباسي في نفس الوقت ، مما أدى إلى احتكاك بينهما وتنافس على احتكار السلطة ، وكان وزير السلطان أقوى من نظيره وزير الخليفة ، لأنه اعتاد أن يستمد نفوذه من سلطة السلطان السلجوقي ، الذي كان يمتلك سلطة فعلية ، ووصل إلى نفوذ الوزير السلجوقي الذي عبر علانية عن عداءه للوزير الخليفة ، وبدأ يتدخل في تعيينه ، وفصله ونفيه , بل يمكنه حتى القبض عليه وإجباره على دفع بعض المال مقابل الإفراج عنه .

14.الهوامش:

1 – كارلا كلاوسنر: دراسة في الإدارة المدنية في العصر العباسي , ترجمة عبد الجبار ناجي , ط1 , دار الحكمة , بغداد , 2001 , ص64 . نور باشا عزامي: النظام الإداري في الدولة العباسية في العصر السلجوقي(432-485هـ/1040-1092م), دكتوراه, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, 1987 , ص145 .

2 – شهاب الدين العمري : مسالك الأبصار في ممالك الامصار, تحقيق إبراهيم صالح, ج11, المجمع الثقافي ,أبو ظبي, 2002, ص133 . علي محمد الصلابي: دولة السلاجقة, ط1, مؤسسة اقرا, القاهرة, 2006, ص 177. نور باشا : النظام الإداري في الدولة العباسية في العصر السلجوقي , ص145.

3 – علي محمد محمد : الغزو الصليبي في عهد السلاطين, ط1, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2012 , ص 153.

4- محمد بن علي بن محمد بن العمراني : الأنباء في تاريخ الخلفاء , تحقيق قاسم السامرائي , ط1 , دار الآفاق العربية , القاهرة , 1999 ,ص 202. نور باشا : النظام الإداري في الدولة العباسية في العصر السلجوقي , ص156 . نخبة من الباحثين العراقيين : حضارة العراق , ج6 , دار الحرية للطباعة, بغداد, ص 100 .

5 – حسن أحمد محمود و أحمد إبراهيم الشريف :العالم الإسلامي في العصر العباسي ,ط5 , دار الفكر العربي , القاهرة , ص ص 572-573. الخضر البندري : نكبات الوزراء في العراق وآثارها على الأوضاع العامة ابان العصر العباسي الثاني(232-656هـ/847-1258م), دكتوراه, جامعة القصيم, السعودية,2015 ,ص86 . حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي, مطبعة الارشاد, بغداد, 1965, ص189, 191 . بشير التليسي : تاريخ الحضارة العربية الإسلامية, ط1, دار المدار الإسلامي, بيروت, 2002,ص86 . نخبة من الباحثين العراقيين : حضارة العراق , ج6 , ص99-100 .

6 – أبو الحسن علي ابن الأثير : الكامل في التاريخ , مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق, ج8, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1987, ص 456.

7 – ابن الأثير : الكامل في التاريخ , ج8 , ص 456. العمري : مسالك الأبصار , ج11 , ص145 .

8 – صلاح الدين بسيوني رسلان : الوزارة في الفكر السياسي, دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع, القاهرة, 2000, ص102 .

9 – احمد ابن محمد بن يعقوب مسكويه : تجارب الأمم و تعاقب الهمم , ج1 , دار الكتاب الإسلامي , القاهرة , ص ص368 , 409. ابن الأثير : الكامل , ج7 , ص 144.

10 – ابن مسكويه : تجارب الأمم , ج1 , ص409. ابن الأثير : الكامل , ج7 , ص144.

11 – ابن مسكويه : تجارب الأمم , ج2 , ص23. ابن الأثير : الكامل , ج7, ص160.

12 – ابن مسكويه : تجارب الأمم , ج2 , ص116. ابن الأثير : الكامل , ج7 , ص233. ياقوت الحموي الرومي : معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب , تحقيق إحسان عباس , ج3, ط1 , دار الغرب الإسلامي , بيروت , 1993 , ص980.

13 – ابن الأثير : الكامل في التاريخ ,ج7 , ص 278.

14 – ابن مسكويه :تجارب الأمم , ج2 , ص198. ابن الأثير : الكامل , ج7 , ص278.

15 – محمد عبد العظيم أبو النصر :السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري , ط1 , عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية , القاهرة , 2001 , ص 237-238.

16 – رسلان : الوزارة في الفكر السياسي , ص103 .

17 – أبو النصر :السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري , ص 237-238.

18 – رسلان , الوزارة في الفكر السياسي , ص103 .

19 –محمد بن محمد البنداري الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق, قراءة و تقديم يحي مراد, ط31, دار الكتب العلمية , بيروت, 2004,ص 254.

20 – ابن الأثير : الكامل في التاريخ , ج8 , ص456. أبو محمد الطيب بن عبد الله , قلادة النحر في وفيات أهل الدهر ,تحقيق بوجمعة مكري وجالد زواري, ج3, ط1, دار المنهاج, جدة, 2008,ص554.

21 – ياقوت الحموي , معجم الأدباء , ج4 , ص1688.

22 – محمد شاكر الكتبي : فوات الوفيات و الذيل عليها , تحقيق إحسان عباس , ج2 , دار صادر , بيروت , ص141 . محمد بن علي ابن طباطبا المعروف بابن الطقطقا : الفخري في الآداب السلطانية و الدول الإسلامية , دار صادر , بيروت , ص316.

23 – محمد مسفر الزهراني : نظام الوزارة في الدولة العباسية, ط1, مؤسسة الرسالة ,بيروت , 1980,ص 137.

24 – عبد الرحمان ابن الجوزي : المنتظم في تاريخ الملوك والامم, تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا, ج17,ط1 ,دار الكتب العلمية, بيروت, 1992, ص 89. العمري : مسالك الأبصار , ج11 , ص138 . نور باشا : النظام الإداري في الدولة العباسية في العصر السلجوقي , ص157 .

25 – ابن الجوزي : المنتظم , ج17, ص162. ابن الأثير : الكامل , ج9, ص173.

26 – ابن الأثير : الكامل , ج8 , ص456. البندري : نكبات الوزراء في العراق , ص92 .

27 – أبي طالب علي تاج الدين ابن السباعي : الجامع المختصر في عنوان التواريخ و عيون السير , عني به مصطفى جواد ,ج9 , المطبعة السريانية الكاثوليكية , بغداد , 1934م , ص60. محمد بن تقي الدين الأيوبي : مضمار الحقائق و سر الخلائق , تحقيق حسن حبشي , عالم الكتب , القاهرة , ص205.

28 – ابي عبد الله ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك, تحقيق علي سامي النشار, ج1, ط1, دار السلام, القاهرة, 2008,ص164 .

29– ابن الأثير : التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية بالموصل , ص 9.

30 – ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك , ج1 , ص164 . لسان الدين الخطيب : الإشارة إلى أدب الوزارة, تحقيق محمد كمال شبانة, ط1, مكتبة الثقافة الدينية, القاهرة, 2004, ص 68 . أبو منصور الثعالبي : تحفة الوزراء, تحقيق سعد أبو دية, ط1, دار البشير, عمان, 1994, ص39 . علي بن خلف : مواد البيان , تحقيق حاتم صالح الضامن , ط1 , دار البشائر , دمشق , 2003 , ص49 .

31– شهاب الدين ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في اخبار من ذهب, تحقيق عبد القادر الارناؤوط و محمود الارناؤوط, ج5, ط1, دار ابن كثير, دمشق بيروت, 1989,ص 243.

32 – ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك , ج1 , ص165 . ابي الحسن الماوردي : الوزارة أدب الوزير, تحقيق محمد سليمان داوود وفؤاد عبد المنعم احمد, ط1, دار الجامعات المصرية, الإسكندرية, 1979, ص 51 . الثعالبي : تحفة الوزراء , ص39. علي بن خلف : مواد البيان , ص50 . رسلان : الوزارة في الفكر السياسي , ص98 .

33 – أبي يعلي حمزة ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق , مكتبة المتنبي , القاهرة ,ص 121. علي محمد محمد : الغزو الصليبي في عهد السلاطين , ص 175.

34 – البنداري الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق , ص 305. صدر الدين علي الحسيني: أخبار الدولة السلجوقية, تصحيح محمد اقبال, لاهور, 1933, ص 122.

35 – الماوردي : الوزارة , ص49 . علي بن خلف : مواد البيان , ص50 . رسلان : الوزارة في الفكر السياسي , ص98 .

36 – الخطيب : الإشارة إلى أدب الوزارة , ص 68 .

37 – ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق , ص 121. علي محمد الصلابي : دولة السلاجقة , ص 182.

38 – الصلابي : المرجع السابق , ص 182..

39 – البنداري الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق ,ص ص187, 190. حسن أحمد محمود : العالم الإسلامي في العصر العباسي , ص 572.

40 – البنداري الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق , ص 190. الصلابي : دولة السلاجقة , ص 182.

41 – علي بن خلف : مواد البيان , ص50 .

42 – البنداري الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق , ص 241.

43 – الماوردي : الوزارة , ص117. الثعالبي : تحفة الوزراء , ص39.

44 – علي محمد محمد , الغزو الصليبي في عهد السلاطين , ص 158.

45 – محمد بن علي بن سليمان الروانديي : راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية, ترجمة إبراهيم أمين الشواربي وعبد المنعم محمد حسنين وفؤاد عبد المعطي الصياد, المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة, 1960, ص 200.

46 – الصلابي : دولة السلاجقة , ص 183.

47 – الصلابي : دولة السلاجقة , ص 187.

48 – ابن الجوزي : المنتظم , ج16, ص 302. ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق , ص 121. كمال الدين ابن العميد : بغية الطلب في تاريخ حلب, تحقيق سهيل زكار, ج4, دار الفكر, بيروت, 1988, ص1976 . ابن العميد : بغية الطلب في تاريخ حلب , ج5 , ص2478 .

49 – ابن الجوزي : المنتظم , ج16, ص 303. عماد الدين ابن كثير : البداية والنهاية, تحقيق عبد الله بن المحسن التركي, ج16, ط1, دار هجر, الجيزة, مصر, 1998,ص 128. الزهراني : نظام الوزارة في الدولة العباسية ,ص 132.

50 – ابن كثير : البداية والنهاية , ج16 , ص 38 . الزهراني : نظام الوزارة , ص 132. حسن الباشا : دراسات في تاريخ الدولة العباسية , ص133.

51 – البنداري الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق , ص 249. الزهراني : نظام الوزارة , ص 132.

52 – ابن الأثير : الكامل في التاريخ , ج9 , ص 111 . الزهراني : نظام الوزارة , ص 132.
53 – الزهراني : المرجع السابق , ص 132- 133.
54 – علي محمد محمد : الغزو الصليبي في عهد السلاطين , ص 163.
55– الزهراني : نظام الوزارة ,ص 128 . حسين أمين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي , ص193 .
56– النبداري الاصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق , 193 . ابن الأثير : الكامل في التاريخ , ج18, ص 354.
57– ابن الجوزي : المنتظم , ج16 , ص 227-228. ابن كثير : البداية و النهاية , ج16, ص85.
58– محمد عبد العظيم ابو النصر : السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري , ص 232 .
59 – الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية , ص67 .
60– أبو النصر : السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري , ص 232.
61 – الرواندي ,: راحة الصدور ,ص 220 .
62– زكرياء بن محمد بن محمود القزويني : آثار البلاد وأخبار العباد , دار صادر , بيروت , ص 412 . حسن محمود : العالم الإسلامي في العصر العباسي ,ص 574. حسين امين : تاريخ العراق في العصر السلجوقي , ص193 .
63– نظام الملك الطوسي : سياست نامه أو سير الملوك , ترجمة يوسف بكار , ط3 , مطبعة السفير , الأردن , 2012, ص 170.
64– الزهراني : نظام الوزارة في الدولة العباسية,ص 129 .
65– ابن الأثير : الكامل في التاريخ , ج 8 , ص 396-397.
66 – أبو النصر : السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري , ص 233.
67– ابن الجوزي : المنتظم , ج16 , ص 234..
68 – أبو النصر : المرجع السابق , ص 233-234.
69 – أحمد كمال الدين حلمي : السلاجقة في التاريخ والحضارة , ط1 , دار البحوث العلمية , الكويت , 1975 , ص 210.
70 – البنداري الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق , ص 188.
71 – الصلابي : دولة السلاجقة , ص 195.
72 – حلمي : السلاجقة في التاريخ والحضارة , ص 210.
73 – الصلابي : دولة السلاجقة , ص 195-196.
74 – حلمي : السلاجقة في التاريخ والحضارة ص 210.
75– الصلابي : دولة السلاجقة , ص 196.
76 – جمال الدين ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة, تقديم محمد حسين شمس الدين, ج5, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت,1992,ص 94 .

77 – ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة , ج5 , ص 134 .
78 – ابن الاثير : التاريخ الباهر ,ص 10 .
79 – حسن احمد محمود : العالم الإسلامي في العصر العباسي , ص 575-576.
80 – علي محمد محمد : الغزو الصليبي في عهد السلاطين , ص 171.
81 – الرواندي : راحة الصدور , ص 333 .
82 – الحسيني : أخبار الدولة السلجوقية , ص 68 . علي محمد محمد : الغزو الصليبي في عهد السلاطين , ص 172.
83 – الصلابي : دولة السلاجقة , ص 197.
84 – علي محمد محمد : الغزو الصليبي في عهد السلاطين , ص 172.
85 – الصلابي : دولة السلاجقة , ص 199-200.
86 – الماوردي : الوزارة , ص 122.
87 – علي محمد محمد : المرجع السابق , ص 174-175.
88 – البنداري الاصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق , ص 305-306.
89 – الصلابي : دولة السلاجقة , ص 200.
90 – علي محمد محمد : الغزو الصليبي في عهد السلاطين , ص 176.
91 – المرجع السابق : ص 176..
92 – ابن الأثير : الكامل في التاريخ , ج8 , ص 431.
93 – ابن الجوزي : المنتظم , ج17 , ص 221-222.
94 – عبد النعيم محمد حسنين : دولة السلاجقة , مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر , 1975 , ص 141.
95 – علي محمد محمد : الغزو الصليبي في عهد السلاطين , ص 177-178.
96 – الصلابي : دولة السلاجقة , ص 203.
97 – ابن الاثير : الكامل في التاريخ , ج8 , ص 431.
98- ابن الجوزي : المنتظم , ج16 ,ص 146.
99 – ابن الأثير : الكامل , ج8 , ص 396-397.
100 – نظام الملك : سياست نامه ,ص 162 .
101- ابن الجوزي : المنتظم , ج16 , ص 68 .
102- ابن الجوزي : المنتظم , ج16 ,ص 312.
103- ابن الأثير : الكامل في التاريخ , ج8 , ص 478-479.

104 – ابن الأثير : المصدر السابق , ج8 , ص 322-323. أبو النصر : السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري, ص 234.

105 – أبو النصر : السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري , ص 234 .

106– البنداري : تاريخ آل دولة سلجوق , ص 211.

107– ابن الجوزي : المنتظم , ج16 , ص 198. ابن الأثير : الكامل , ج8 , ص 417.

108 – ابن الأثير : الكامل , ج8 , ص 417-418.

109– ابن الأثير : الكامل , ج8 ,ص 425.

110 – أبو النصر : السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري, ص 235.

111 – ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة , ج5 , ص 115.

112 – ابن طباطبا : الفخري في الآداب السلطانية , ص 296-297.

113 – شهاب الدين أبو شامة : الروضتين في اخبار الدولتين النورية و الصلاحية, تحقيق محمد حلمي محمد احمد, ج1, ط2, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1998,ص 94.

114– ابن الجوزي : المنتظم , ج16 , ص 227. أبو النصر , السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري, ص 235.

115 – ابن الأثير : الكامل , ج8 ,ص 318.

116– ابن طباطبا : الفخري في الآداب السلطانية , ص 298 .

117– أبو النصر : السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري , ص 236.

15.قائمة المصدر والمراجع:

– ابن الأثير أبو الحسن علي, **الكامل في التاريخ** , مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق, ط1(دار الكتب العلمية, بيروت, 1987).

– ابن الأزرق ابي عبد الله , **بدائع السلك في طبائع الملك**, تحقيق علي سامي النشار, ط1(دار السلام, القاهرة, 2008).

– ابن الجوزي عبد الرحمان, **المنتظم في تاريخ الملوك والامم**, تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا,ط1 (دار الكتب العلمية, بيروت, 1992).

– ابن الخطيب لسان الدين, **الإشارة إلى أدب الوزارة**, تحقيق محمد كمال شبانة, ط1(مكتبة الثقافة الدينية, القاهرة, 2004).

- ابن السباعي أبي طالب علي تاج الدين, **الجامع المختصر في عنوان التواريخ و عيون السير** , عني به مصطفى جواد (المطبعة السريانية الكاثوليكية , بغداد , 1934).

- ابن العماد الحنبلي شهاب الدين, **شذرات الذهب في اخبار من ذهب**, تحقيق عبد القادر الارناؤوط و محمود الارناؤوط, ط1(دار ابن كثير, دمشق بيروت, 1989).

- ابن العميد كمال الدين **بغية الطلب في تاريخ حلب**, تحقيق سهيل زكار(دار الفكر, بيروت, 1988).

- ابن القلانسي أبي يعلي حمزة, **ذيل تاريخ دمشق** (مكتبة المتنبي , القاهرة ,دون تاريخ).

- ابن تغري بردي جمال الدين , **النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة**, تقديم محمد حسين شمس الدين, ط1(دار الكتب العلمية, بيروت,1992).

- ابن خلف علي, **مواد البيان** , تحقيق حاتم صالح الضامن , ط1 (دار البشائر , دمشق , 2003).

- ابن طباطبا محمد بن علي المعروف بابن الطقطقا ,**الفخري في الآداب السلطانية و الدول الإسلامية** (دار صادر , بيروت, دون تاريخ).

- ابن كثير عماد الدين, **البداية والنهاية**, تحقيق عبد الله بن المحسن التركي, ط1(دار هجر, الجيزة, مصر, 1998).

- أبو النصر محمد عبد العظيم, **السلاجقة تاريخهم السياسي و العسكري** , ط1 (عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية , القاهرة , 2001).

- أبو شامة شهاب الدين , **الروضتين في اخبار الدولتين النورية و الصلاحية**, تحقيق محمد حلمي محمد احمد, ط2 (مؤسسة الرسالة, بيروت, 1998).

- أبو محمد الطيب بن عبد الله , **قلادة النحر في وفيات أهل الدهر** ,تحقيق بوجمعة مكري وجالد زواري, ط1(دار المنهاج, جدة, 2008).

- الأصفهاني محمد بن محمد البنداري ,**تاريخ دولة آل سلجوق**, قراءة و تقديم يحي مراد, ط31(دار الكتب العلمية , بيروت, 2004).

- أمين حسين ,**تاريخ العراق في العصر السلجوقي**(مطبعة الارشاد, بغداد, 1965).

- الأيوبي محمد بن تقي الدين , **مضمار الحقائق و سر الخلائق** , تحقيق حسن حبشي (عالم الكتب , القاهرة ,دون تاريخ).
- البندري الخضر ,**نكبات الوزراء في العراق وآثارها على الأوضاع العامة ابان العصر العباسي الثاني(232-656هـ/847-1258م)**, دكتوراه(جامعة القصيم, السعودية,2015).
- التليسي بشير ,**تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**, ط1(دار المدار الإسلامي, بيروت, 2002).
- الثعالبي أبو منصور , **تحفة الوزراء**, تحقيق سعد أبو دية, ط1(دار البشير, عمان, 1994).
- حسنين عبد النعيم محمد , **دولة السلاجقة** (مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر , 1975).
- الحسيني صدر الدين علي, **أخبار الدولة السلجوقية**, تصحيح محمد اقبال(لاهور, 1933).
- حلمي أحمد كمال الدين , **السلاجقة في التاريخ والحضارة** , ط1 (دار البحوث العلمية , الكويت , 1975).
- رسلان صلاح الدين بسيوني , **الوزارة في الفكر السياسي**(دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع, القاهرة, 2000).
- الرواندي محمد بن علي بن سليمان , **راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية**, ترجمة إبراهيم أمين الشواربي وعبد المنعم محمد حسنين وفؤاد عبد المعطي الصياد(المجلس الأعلى للثقافة, القاهرة, 1960).
- الزهراني محمد مسفر ,**نظام الوزارة في الدولة العباسية**, ط1(مؤسسة الرسالة ,بيروت , 1980).
- الصلابي علي محمد, **دولة السلاجقة**, ط1(مؤسسة اقرا, القاهرة, 2006).
- الطوسي نظام الملك , **سياست نامه أو سير الملوك** , ترجمة يوسف بكار , ط3 (مطبعة السفير , الأردن , 2012).
- عزامي نور باشا, **النظام الإداري في الدولة العباسية في العصر السلجوقي(432-485هـ/1040-1092م)**, دكتورا(جامعة أم القرى, مكة المكرمة, 1987).
- علي محمد محمد , **الغزو الصليبي في عهد السلاطين**(ط1, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2012).
- العمري شهاب الدين , **مسالك الأبصار في ممالك الامصار**, تحقيق إبراهيم صالح(المجمع الثقافي ,أبو ظبي, 2002).

- القزويني بن محمد بن محمود , **آثار البلاد وأخبار العباد** (دار صادر , بيروت ,دون تاريخ).
- الكتبي محمد شاكر , **فوات الوفيات و الذيل عليها** , تحقيق إحسان عباس (دار صادر , بيروت, دون تاريخ).
- كلاوسنر كارلا, **دراسة في الإدارة المدنية في العصر العباسي** , ترجمة عبد الجبار ناجي , ط1 (دار الحكمة , بغداد , 2001).
- الماوردي ابي الحسن , **الوزارة أدب الوزير**, تحقيق محمد سليمان داوود وفؤاد عبد المنعم احمد, ط1(دار الجامعات المصرية, الإسكندرية, 1979).
- محمود حسن أحمد و أحمد إبراهيم الشريف ,**العالم الإسلامي في العصر العباسي** ,ط5 (دار الفكر العربي , القاهرة ,دون تاريخ).
- مسكويه احمد ابن محمد بن يعقوب , **تجارب الأمم و تعاقب الهمم** (دار الكتاب الإسلامي , القاهرة, دون تاريخ).
- نخبة من الباحثين العراقيين : **حضارة العراق** (دار الحرية للطباعة, بغداد, دون تاريخ).
- ياقوت الحموي الرومي , **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** , تحقيق إحسان عباس , ط1 (دار الغرب الإسلامي , بيروت , 1993).